المبحث الثاني

كتاب "شرح الفصول في علم الجدل"

في هذا المبحث أقدم - إن شاء الله - عرضاً لهذا الكتاب، من حيث عنوان الكتاب، ونسبته إلى النسفي، ووصف النسخ الخطية التي اعتمدت عليها، ومنهج المصنف في التأليف.

هذا الكتاب شرح لكتابه "المقدمة النسفية" أو "الفصول في علم الجدل"، وقد أشار إليه المصنف في كتابه "منشأ النظر"[1].

وهذا الكتاب من الكتب المشهورة والمهمة في علم الجدل، ولقد أشاد العلماء بأهميته، ومما قيل فيه: "مقدمة في الخلاف مشهورة"[2].

ونقل حاجي خليفة عن أحد شراح المقدمة في أول شرحه يصف هذا الكتاب بقوله: "إن العلم بالأحكام الشرعية والاطلاع على دقائقها، لا يمكن إلا بعلم النظر، والمبرزون في هذا الفن قد صنفوا الكتب، وبحثوا وبينوا القواعد، إلا أن كتاب البرهان النسفي أعجبها تصنيفا"[3].

---

(١) انظر: منشأ النظر (٤٣٠)، منشور في مجلة الحكمة العدد (٣٤).

(٢) انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (١٩٤)، تاج التراجم (٢٤٦).

(٣) انظر: كشف الظنون (١٢٧٢/٢).

وذكر الخوارزمي في أول شرحه لفصول النسفي، قال فيها: "كان المختصر المعروف بالفصول، للإمام العلامة برهان الملة والدين، قدس الله روحه، ونور ضريحه، مختصر صغير الحجم، كبير للعلم، عديم النظير في فن النظر، مفقود المثل فيما تقدم من الزمان وما تأخر، أشرف الكتب المصنفة في العلوم الجدلية، والمباحث النظرية، لاشتماله على زيادات شريفة، ونكت لطيفة، من قبله التي قد خلت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن، وكان مع ما هو عليه في غاية الإيجاز البالغ، في أكبر المواضع"[1].

ولهذا الإيجاز البالغ، شرع المصنف في شرح فصوله - الكتاب الذي بين أيدينا - وإن لم يذكر ذلك في شرحه.

أولاً: عنوان الكتاب

عندما أردت أن أتحقق من عنوان الكتاب، وأن يكون التحقيق مبنياً على حقائق وبراهين، لا تقبل الشك، مما بين يدي من مادة علمية، احترت كثيراً، لأمور:

١- لم أعثر على تسمية للمصنف، سمى بها كتابه هذا الذي بين أيدينا.

٢- التسمية الموجودة على النسخ الخطية، التي اعتمدت عليها في التحقيق، يحتمل أن تكون من وضع النساخ أو غيرهم، نظراً لاختلاف الخطوط.

٣- شراح كتاب النسفي "المقدمة أو الفصول في علم الجدل"، لم يذكروا اسماً لشرح النسفي، واكتفوا بذكر اسم المتن، وإن النسفي شرحه.

٤- اختلاف المصنفين والشراح والنساخ فيما بينهم في تسمية المتن المشروح، فتارة يسمونه "المقدمة النسفية" وتارة "المقدمة البرهانية في الخلاف" أو "الفصول في علم الجدل" أو "الفصول البرهانية في الجدل" أو "فصول النسفي في علم الجدل"، فاستعنت

---

(١) انظر: شرح فصول النسفي للخوارزمي (٢/ب) مخطوط.

بالله وشرعت في دراسة الموضوع، وسبرت وقسمت، لعلي أصل إلى الاسم الحقيقي لهذا الكتاب، وبعد الدراسة والنظر تبين الآتي:

أ) أنه لا خلاف بين العلماء الذين نقلوا عن المصنف، أو شرحوا متنه، وكذا نساخ الكتاب، على أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو للنسفي وهو شرح لمتن المصنف.

ب) الخلاف يكمن في اسم (شرح المتن)، الذي تعددت مسمياته كما ذكر سابقاً، والحقيقة أن الأمر محسوم في هذا الخلاف، فقد حسمه المصنف حيث سمى متنه بـ"الفصول"، وهذا عن بينة لا تدع مجالاً للشك، عندما ذكر اسم هذا المتن في أول كتابه "منشأ النظر" عندما قال: "وأما العقلية كالقياس، والتلازم، وغيرها مما عرف في "الفصول" حقائق هذه الأقسام، وطريق التمسك بها"[1].

فأمامي الآن حقيقتان علميتان وهما: الأولى: إن هذا الكتاب شرح للنسفي، والثانية: اسم المتن المشروح: "الفصول".

فهل أسمي هذا الكتاب كما جاء مخطوطاً في آخر نسخة برلين "أ" ضمن الإجازة التي كتبت سنة (٦٩٧هـ)، باسم "شرح كتاب المقدمة".

أو أسميه كما جاء في غلاف نسخة برنستون "ب" باسم "كتاب شرح المقدمة في الخلاف"، التي نُسخت في رمضان سنة (٦٦٩هـ) كما جاء في آخرها، مع العلم بأن غلاف هذه النسخة كتب بخطين مختلفين عن خط المخطوط، وذكر فيه تاريخ وفاة النسفي سنة (٦٨٧هـ)، بمعنى أن الغلاف كتب بعد نسخ المخطوط بعشرين عاماً تقريباً.

أو أسميه بـ"شرح الفصول" للحقائق الموجودة لدي وهي:

١- اتفاق الجميع على أنه "شرح".

٢- المصنف النسفي سمى متنه المشروح بـ"الفصول".

---

(١) انظر: منشأ النظر محققاً في مجلة الحكمة العدد (٣٤) ص (٤٣٠).

٣- موضوع الكتاب في علم الجدل.

٤- شراح المتن غير النسفي سموا المتن بـ"الفصول"، منهم: الخوارزمي سمى شرحه بـ "وصول النعماني في شرح فصول البرهاني" والبلغاري سمى شرحه بـ"معارك الفحول في شرح الفصول".

فالاسم الحقيقي للمتن "الفصول"، وأما تسميتها بـ"المقدمة" فهناك احتمالان: إما أنها تسمية وصفية، غلبت على التسمية الحقيقية، وإما أن المصنف سماها باسم آخر وهو "المقدمة"، لم أعثر عليها، فالعلم بحره واسع، والمكتبات زاخرة، والكتب منها ما هو موجود، ومنها ما هو مفقود، والجهد جهد المقل.

فإذا وازنت بين التسميتين، أعني: "شرح كتاب المقدمة" كما جاء في الإجازة وهي قريبة جداً من حياة المؤلف، وبين "شرح الفصول في علم الجدل" الذي اشترك في تسميته المصنف وشراح الكتاب ومن نقل منه.

أجد أن التسمية الثانية، تترجح لدي لقوتها، ولأنها أقرب لمراد المصنف، ولاشتهارها بين الشراح والمؤلفين ومن نقل وسمى، وعليه يكون عنوان الكتاب **(شرح الفصول في علم الجدل)**.

وأما العنوان الذي جاء على غلاف نسخة "ب" وهو "كتاب شرح المقدمة في الخلاف"، فهو من وضع شخص آخر غير الناسخ، لاختلاف الخط، ولوضعه بعد نسخ المخطوط بعشرين عاماً تقريباً، لهذا أهملت هذه التسمية، والله تعالى أعلم.

ثانياً: نسبة الكتاب إلى النسفي

لم أجد صعوبة ولله الحمد، في إثبات الكتاب إلى النسفي، نظراً لإجماع المؤلفين والمترجمين على أن هذا الكتاب للنسفي، فقد ورد ذكر متن الكتاب منسوباً إلى النسفي ضمن ترجمة من ترجم له، مع اختلافهم في تسمية الكتاب، ونسبه إليه

الخوارزمي في شرحه المسمى بـ "وصول النعماني في شرح فصول البرهاني"، الذي نسخ سنة (٦٨٩هـ) بعد وفاة النسفي بسنتين تقريباً، قال: "كذا ذكره المصنف في شرحه" ثم أورد عبارة نقلها من الشرح الذي بين أيدينا وهي: "إذا كان المحكوم عليه وبه في المسألة من الأمور المشهورة"[1]، وجاءت هذه العبارة مطابقة تماما لما ورد في شرح النسفي، كما نقل الخوارزمي عبارات أخرى من هذا الشرح، ويعتمد كثيراً في شرحه على شرح النسفي، حتى إنه ينقل الأمثلة ويذكرها كما ذكرها النسفي.

وكذلك البلغاري في شرحه للفصول المسمى بـ "معارك الفحول في شرح الفصول"، نسب هذا الكتاب إلى النسفي، وكان كثيراً ما يذكر عبارة "قال المصنف"، ويعتمد في شرحه على ما شرحه النسفي، ويعارض النسفي أحياناً، عندما ينتهي من شرح المسألة.

وكذا وردت نسبة الكتاب إلى النسفي في إجازة علي بن هارون بن محمد السمرقندي الذي سمعها من المصنف.

وبمقارنة هذا الكتاب مع كتب النسفي الأخرى، مثل:

١- بالمقارنة مع كتابه "منشأ النظر" في فصل التلازم تبين: إن أوجه الاستدلال التي وردت في هذا الكتاب، هي وردت بعينها في كتابه المنشأ، وكذا اعتراضات السائل وأوجه الدفع، كذلك وردت عبارات وأدلة في كتابه المنشأ، مطابقة تماماً لما جاء في هذا الشرح مثل: "فإن العدم لا يخلو من أن يكون شاملا لهما أو لا يكون، فإن كان شاملاً فظاهر، وإن لم يكن فكذلك".

٢- كتابه "التراجيح" ورد فيه عبارات مطابقة لما ورد في هذا الكتاب في ترجيح القياس على النص.

---

(١) انظر: المخطوط (٤/ب).

ثالثاً: الشروح الأخرى لمتن المصنف "الفصول"

يعتبر كتاب "الفصول" للنسفي من أهم الكتب الجدلية، وهو كتاب مختصر في علم الجدل، ولأهمية هذا الكتاب، وحاجة طلاب العلم له شرع المصنف بشرحه وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وعكف عليه علماء آخرون بالشرح والإيضاح والتعليق، ومن شروح كتاب "الفصول" ما يلي:

١- "وصول النعماني في شرح فصول البرهاني "للخوارزمي، جاء في أوله: "لما كان المختصر المعروف بالفصول للإمام العلامة برهان الملة والدين النسفي قدس الله روحه..."، وهو كتاب مخطوط نسخ سنة (٦٨٩هـ)، وهو أحد الشروح التي رجعت إليها أثناء التحقيق.

٢- "مفتاح النظر" لشمس الدين محمد السمرقندي، قيل أنه من أحسن الشروح، مخطوط نسخ سنة (٦٩٠هـ)[(١)].

٣- "معارك الفصول في شرح الفصول" للبلغاري، مخطوط نسخ سنة (٧٣٠هـ)، وهو من الشروح التي رجعت إليها أثناء التحقيق[(٢)].

٤- "شرح المقدمة" لمحمد بن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن محمد أبي بكر الأصبهاني الشافعي.[(٣)]

رابعاً: وصف النسخ الخطية

النسخ الخطية التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه، مكونة من نسختين وشرحين، وهي نسخة برلين بألمانيا، ورمزت لها بالرمز (أ)، ونسخة برنستون

---

(١) انظر: مفتاح السعادة (٢٨١/١)، كشف الظنون (١٢٧٢/٢، ١٧٩٨).

(٢) انظر: كشف الظنون (١٢٧٢/٢، ١٧٩٩).

(٣) انظر: ذيل طبقات الفقهاء للعبادي (١٦٤/٣).

بالولايات المتحدة الأمريكية، ورمزت لها بالرمز (ب)، وجعلت الشروح نسخاً أخرى، وهي: شرح الخوارزمي، وشرح البلغاري، أرجع إليها إذا أشكل عليّ أمر، لأن الشراح ينقلون كثيرا من شرح المصنف، وأشير إلى ذلك في الحاشية في موضعه.

نسخة برلين (أ)

نسخة مخطوطة في مكتبة برلين بألمانيا ورقمها (٥١٦٨)، ورمزت لها بالرمز (أ)، كتبت بخط جميل، ومقروء، وواضح، ورتبت ترتيباً سليماً ضمن مجموع، بدأ ترقيمها من (٤٢/ب) وحتى (١٠٥/ب)، في أولها سقط يقدر بلوح كامل، وفي وسطها أيضاً سقط لوح كامل، بداية النسخة من قول المصنف: "وكذلك في الجزء والكل، والمكان والزمان، والإضافة والقوة والفعل..."، عليها حواش وبعض الشروحات في الهامش، النسخة مقابلة، وفي الهامش تصويبات لعدد من الكلمات، لا يوجد عليها تملكات، وقع الفراغ من نسخها سنة (٦٩٧هـ)، ناسخها محمد بن عبدالرحمن الطوسي، نسخت بعد وفاة المصنف بعشر سنوات تقريباً، في المدرسة المستنصرية ببغداد، في آخرها إجازة قراءة وحفظ وفهم وإتقان، المجيز: علي بن هارون بن محمد السمرقندي، سنة (٦٩٩هـ) وقد سمعها من المصنف، ذكر ذلك في آخر النسخة.

مجموع لوحات المخطوط (٦٣) لوحاً، ما يعادل (١٢٥) صفحة، مقاس اللوح (١٧ × ٢٧) سم، يحتوي الوجه الواحد منها على (١٧) سطراً، في الوجه الأول من الورقة الأولى نهاية كتاب "التراجيح" بنفس خط النسخة.

نسخة برنستون بأمريكا (ب)

نسخة مصورة في مكتبة الملك فهد عن نسخة برنستون، رقم الفيلم (٢٢٤٦)، ورمزت لها بالرمز (ب)، كتبت بالسواك، بخط مقروء، رتبت ترتيباً سليماً، كتبت بطريقة التعقيبة، بدأ ترقيمها من (١ – ٥٧)، كاملة النص، فيها سقط في بعض الجمل

والعبارات، التي لا تخلو منها المخطوطات، عليها تملكات، النسخة غير مقابلة، عليها حواش قليلة جداً، وقع الفراغ من نسخها سنة (٦٦٩هـ)، نسخت في حياة النسفي، ناسخها عبد العزيز بن محمد بن محمود الخنتي.

مجموع لوحات المخطوط (٥٧) لوحاً، ما يعادل (١١٤) صفحة، مقاسها (١٧ × ٢٠) سم، يحتوي الوجه الواحد منها على (١٩) سطراً، غلاف المخطوط كتب بخطين مختلفين عن خط النسخة فصل بينهما بخط أفقي، ذكر فيها سنة مولد النسفي، ووفاته، والمكان الذي دفن فيه، وهذا الغلاف كتب بعد نسخ المخطوط بعشرين سنة تقريباً، وفي منتصف الغلاف وبنفس الخط الذي كتب به المخطوط وهو من خط الناسخ، ذكر اسم الناسخ، وسنة النسخ، وأن هذه النسخة منقولة عن أصل المؤلف، وراجعها كاتبها مع ابن الأقران.

خامساً: منهجه في التأليف

بما أن موضوع الكتاب الأساسي يبين كيفية البناء والهدم في الأدلة العقلية: كالقياس بنوعيه الأصولي والجدلي، والتلازم، والدوران، والتنافي، والاستصحاب، والاستدلال بانتفاء الأثر على انتفاء المؤثر، وغيرها من الأدلة العقلية.

فقد سلك المصنف في هذا الكتاب مسلك علماء الأصول والجدل، وتأثر كثيراً بمنهج ركن الدين العميدى في كتابه "الإرشاد" وقد استفاد منه كثيراً، كما استفاد من معاصريه الأسلوب الجدلي حتى جاء الكتاب بطابع مميز.

جمع فيه النسفي بين علوم الأوائل والأواخر وقوانين الجدل ومصطلحات أهل الفكر والنظر.

وهذا الكتاب شرح لكتابه "الفصول" أو ما يسمى "بالمقدمة النسفية" ولتميز هذا الكتاب اشتغل به الفقهاء تدريساً وشرحاً، ومما تجدر الإشارة إليه أن النسفي لم يذكر

منهجه في بداية كتابه ولا في نهايته، ولا سبب تأليفه لهذا الكتاب، كما جرت به عادة العلماء المصنفين.

ابتدأ كتابه هذا بالحمد والصلاة والسلام على النبي، ثم شرع بالموضوع مباشرة، وفي نهاية المخطوط ختمه بالحمد والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبمقارنة هذا المنهج مع بقية كتبه مما بين يدي وجدت أن هذا هو منهجه في كتابيه "التراجيح" و"منشأ النظر" ويبدو أن هذا هو منهجه في التأليف بصفة عامة، وأما منهجه في عرض موضوعات الكتاب فهو كالآتي:

منهجه في التعريفات

عند ذكره للألفاظ الأصولية أو الجدلية لأول مرة فإنه غالباً يهتم بالتعريف به من حيث اللغة ويختار من المعان ما يناسب المعنى الاصطلاحي له، وقد اهتم كثيراً في تعريف اللفظ عند أهل الاصطلاح ويذكر من التعريفات ما يكون راجحاً عنده ولا ينسبه لقائله، مع عدم ذكره لبقية التعريفات، كما أنه اهتم بشرح التعريف من خلال الأمثلة المنطقية، أو الفروع الفقهية، ويذكر أحياناً الاعتراضات التي ترد على التعريف ويرد عليها.

منهجه في مسائل الكتاب

عند تحريره لمحل النزاع في المسائل الأصولية والجدلية، فإنه غالباً يتطرق للآراء الأخرى دون ذكر لأصحابها إلا في النادر، كما في مسألة "غصب المنصب" حيث قال: نحو العلماء الماضين من أئمة الدين - رحمهم الله - ثم قال بعد ذلك: وقد يكون مسموعاً عند البعض من الجدليين المتأخرين، ويذكر ما يراه راجحاً ثم يبدأ بعملية البناء والهدم، مستخدماً أسلوب الفنقلة، فالسائل غالباً عنده شافعي المذهب، والمعلل حنفي المذهب، ويستخدم في المسألة الواحدة عدداً من الأساليب الجدلية، حتى إننا نرى المستدل انقلب سائلاً، والسائل معللاً وهكذا، حتى يصل إلى إثبات ما ترجح لديه، وقد أسهب في ذلك كثيراً.

والذي يظهر لي والله تعالى أعلم أن سبب إسهابه هذا، يرجع إلى الإيجاز الشديد لكتابه "الفصول" الذي أشكل وغمض على الطلبة وصعب فهمه، فشرحه بتلك الطريقة ليسهل على الجميع فهمه، فمن لم يفهمه بطريقة يمكن أن يفهمه بالطريقة الأخرى.

وأما الأدلة التي استدل بها فمنها ما هو نقلي ومنها ما هو عقلي وهو كثير، وذلك لأن موضوع الكتاب يوضح كيفية البناء والهدم في الأدلة العقلية، وأحياناً يذكر سبب الخلاف في المسألة.

وأما المسائل الفقهية فبمجملها ليست كثيرة، ولكن لا تخلو مسألة أصولية أو جدلية من فرع فقهي، وذلك لأن الفرع الفقهي الواحد هو محور البناء والهدم في الفصل الواحد.

وأما مصادر الكتاب فلم يشر المصنف إلى العلماء الذين استفاد منهم، ولكن من خلال التحقيق تبين أنه استفاد كثيراً من كتاب "الإرشاد" للعميدي.

اللوح الأول من المخطوطة من نسخة برنستون (ب).

اللوح الأخير من المخطوطة من نسخة برنستون (ب).

اللوح الأول من المخطوطة من نسخة برلين (أ).

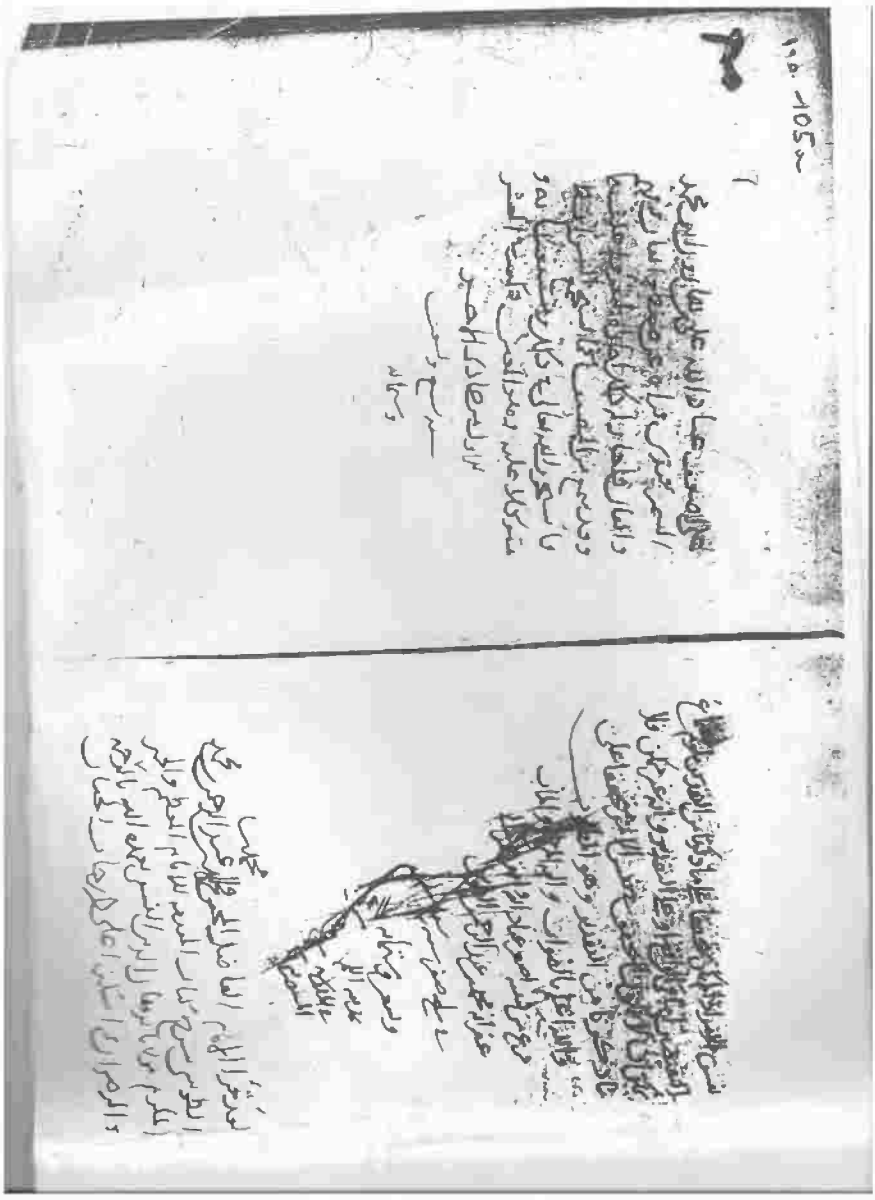

اللوح الأخير من المخطوطة من نسخة برلين (أ).